تستقبل «الوسط» رسائل ومقالات القراء الواردة إليها وتنشرها في «كشكول» أو صفحات أخرى مع الاحتفاظ بحق تحرير وتعديل المواد قبل نشرها بمايتلاءم مع ضوابط وأسلوب الكتابة المعتمدة لديها. للمراسلة: كشكول، صحيفة الوسط، ص.ب31110، المنامة، مملكة البحرين فاكس 17596900 - البريد الالكتروني Betters@alwasatnews.com

-www.alwasatnews.com

في حب بلادي البحرين

الوسط

□ على ترابك نقشت اسمك بدم روحي أيا بحرين

شربت ماءك من عيونك

ملكت قلوب كل الناس

بطيب أهلك لكل سنين

هواكِ جله اعذوبة

بهرت الخلق بالطيبين

ملاكي انتِ في ذاتي

شذى عشقك يناغيني

تباركتِ بقدس عيدين

سلامي دوم أبد واصل

لكياديرةالغاليين

مصطفى الخوخي

□ نحن مجموعة من سكان منطقة الحجيات بالرفاع الشرقى من البلدية كي يسمح لنا فتح محلات تجارية بسيطة على شارع المحزورة لنرفع من مستوانا المعيشي، وإننا متقاعدون عن العمل منذ فترة زمنية ليست بقصيرة وإننا الآن بأمسُ الحاجة الى مصدر دخل ثان لكي يعيننا على متطلبات الحياة الأساسية وذلك ممكن تحقیقه بُفتح محل تجاری کی نزاول ما نستطیع به، علماً بأن هذا الشارع أصبح مكتظّاً بالمحلات وللعلم فإن طلبنا قديم جدّاً؛ لذلك أن نعرف سبب الرفض على مطالبنا وهو حق من حقوقنا؛ لأننا مواطنون مخلصون لبلدنا ونستحق ما نطلبه ويجب أن يتساوى الجميع في الحقوق وقد أعطيت الموافقة عدة استثناءات لبناء

(الاسم والعنوان لدى المحرر)

أخانطاغية

المقبولين في الصحف

□ بالإشارة إلى ما نُشر في صحيفة «الوسط» في العدد (3182) تحت عنوان «بانتظار لفتة من وزارة التربية تنتشلنا مما نحن فيه»، وبعد عرض الموضوع على الجهة المختصة في الوزارة وافتنا بالردّ الآتي:

أثبتت وزارة التربية والتعليم خلال السنوات الماضية لاتصال هاتفياً بالمعنيين.

وكلية المعلمين لتوظيف الكوادر

أيادانة بوسط العين

بساتينك وداناتك

وبحرك زان بالخيرين

دليلي احتار بأوصافك

حفظك الله باسم الدين

ونفسي عانقت سعدين

متقاعدون يأملون الترخيص لهم لفتح محلات تجارية في الحجيات

مجمع 935 سبق أن قدمنا طلباً بالسماح والحصول على رخصة نطالب ونصر على الحصول على الموافقة والرد على طلبنا ونريد محلات تجارية على الشارع نفسه.

الظروف منعت نشر أسماء

شفافية موقفها من خلال الإعلان عن أسماء المقبولين إلا أن الظروف التى مرت بها البحرين في الفترة الأخيرة حالت دون الإعلان عن الأسماء في الصحف المحلية فبدلاً عن ذلك تم

يذكر أن المتقدمين بالشكوى لم يجتازوا مراحل المسابقة

«التربية» تتعاون مع جامعة البحرين

□ بالإشارة إلى ما نُشر في صحيفة «الوسط» في العدد (3183) تحت عنوان «لماذا؟ «. وبعد عرض الموضوع على الجهة المختصة في الوزارة وافتنا بالردّ الآتي:

إن وزارة التربية والتعليم وانطلاقاً من حرصها على مدجسور التعاون، فإن هناك تعاوناً وثيقاً بين جامعة البحرين للاستفادة من مخرجات الجامعة في تلبية حاجة الوزارة من القوى البشرية وفقاً للتخصصات المطلوبة والمتاحة لها في الوزارة، كما لا يخفي أن هناك الكثير من البرامج العلمية التي تكون في جامعة البحرين أو الجامعات الخاصة ولا تطلبها الوزارة بحكم التخصص، إلا أننا نود التأكيد على التنسيق التام بين كل الجهات المعنية من أجل توظيف الكوادر الوطنية كما نود الإشارة إلى أن هناك تعاوناً بين الوزارة وكلية البحرين للمعلمين.

إدارة العلاقات العامة والاعلام وزارة التربية والتعليم

مازال مناك فساد مستشرفي البلد

□ نعم، أقولها مرة ثانية وثالثة، إن الفساد مازالت رائحته منتشرة على أرض الوطن الغالى، والتطهير هو من مطالب الجميع سواء كان فقيراً أو غنياً، ولا ننسى أن هناك مجموعة من المواطنين الذين استثمروا مبالغ كبيرة في شركات استثمارية وهمية مرخصة من دون رقيب أو حسيب، وهم حتى يومنا هذا ينتظرون الفرج من عندالله وازدادوا مع هذه الأزمة التي تسببت في كثير من المشاكل، وللأسف الشديد. إن الإعلام والصحف المحلية لا يذكرون الضحايا بشيء ولا يساندونهم في استرجاع مبالغهم، حين نقرأ في الصحف المحلية هناك أن مساندة لشخص واحد من مشاهير البلد قد تعرض للنصب والسرقة لأن صاحبه الغنى قد أصبح هو من يستحق فقط هذا الاهتمام، ولكن المجموعة الكبيرة من المواطنين ليس هناك من يساندهم، ومثال على ذلك ما قرأناه عن «فنانة معروفة» تعرضت الى كمين نصب واحتيال وسرقة أموالها الخاصة ومجموعة من مجوهراتها بحسب المنشور في إحدى الصحف المحلية، وقداتجه الإعلام فقط الى مشكلتها، أما باقي المواطنين فأصبحوا منسيين لعدم شهرتهم وقلة نفوذهم ولا يوجد من يساندهم في مطالبهم، علماً بأن غالبية المستثمرين

متقاعدون عن العمل بعد خدمة طويلة وبإخلاص لهذا الوطن. فيجب على الجهات المختصة النظر فى مشاكلهم التى مضت عليها فترة ليست بقصيرة، وقد سببت لهم صعوبة التعايش مع هذه الأوضاع المعيشية المتأزمة وخصوصاً هذه الفترة. وبالنسبة لنفسى، فلدى معلومة بأن أحد هؤلاء النصابين مطلوب للعدالة، وقد استولى على مبالغ كبيرة من عدد ليس بقليل من المواطنين، وأعرف أنه هاجر الى بلاد خليجية، كما أعرف عنوانه بالكامل. فهل من مجيب لهذه المشكلة؟ وطلبي هو أن يساندنا من هم في القضاء واتخاذ الإجراء اللازم، فالواجب على مطبقي القانون أن يحموا المواطنين المتضررين واسترجاع مبالغهم في أسرع وقت ممكن. وإن هذاالمجرم الهارب حالياً يعيش في نعيم ولايبالي بأحد ويصرف من مبالغ مالية تخص غيره من المستثمرين.

بريق العيون ٠٠٠ سعادة

□ قرأت نتائج استبيان بشأن مفهوم السعادة، اختلفت فيه الرؤى والفلسفات لتفسير الأشياء التي تسبب للإنسان السعادة، كلّ بحسب موقعه الاجتماعي وعمره وثقافته، منهم من يرى السعادة في الحصول على وظيفة راقية، أو شراء شيء ثمين، أو بالنجاح، أو بالزواج... الخ، لكن لفت انتباهي موقف لشخص يشعر بالسعادة عندما يجلس في البيت ويشاهد التلفزيون فقط!.

ضحكت عليه واستغربت من سذاجة الفكرة وبساطتها، لكنني تداركت نفسي وتساءلت: ماذا لو كان محقاً؟ ماذا لوكانت السعادة بهذه البساطة والسهولة!

ماذا لو أننى ضيّعت عمري أبحث عن سعادة ما، الوصول إليها صعب ويتطلب مجِّهوداً كبيراً، ولا ضمانة فيها أحياناً، بينما هي ببساطة بين يدي تغفو في سكون مثل طفل بريء، وقد تكون حياتنا الحالية بكل تفاصيلها اليومية العادية الصغيرة هي السعادة فعلاً ولكن يفوتنا إدراك ذلك.

منذعدة أيام التقيت بأستاذة لي في الجامعة لم أرها منذ فترةً طويلة، تذكرت حينها أنها كانت دائماً تقول إنها تسعد حين تقرأ رسائلي، وتذكرت أننى كنت أسعد حين أهديها شوكولاته من النوع الذي تحب، تأتى السعادة أحياناً من الأشياء الصغيرة أو الممارسات البسيطة في حياتنا

لكن مشكلتنا مع السعادة هي في أننا نظن أن السعادة تأتى حين نحقق أحلامنا وتطلعاتنا وما نسعى إليه

□ المتقاعدون ذوو الدخل القليل وخاصة القطاع

الخاص لا أحد بهتم بنا وكأننا لم نخدم الوطن طوال هذه

السنين. أين وعودكم لنا فبعد العز أصبحنا في حالة

على مجلس النواب إعطاء كثير من الأهمية والاهتمام

بهموم المتقاعدين مثل ما يفكرون في تقاعدهم وأن

تتطابق وعودهم الانتخابية التي وعدوبها الشعب

رد الدين للذين ساهموا بجد وإخلاص في نهضة

الوطن وتطوره وعدم إهمالهم، فلولا هم لما وصلنا إلى

هذا التطور المذهل، فهل جزاؤهم الإهمال؟ لم يشملهم

20 في المئة ولا 8 في المئة ولا شيء، اللهم 200 دينار

بونس لمرة واحدة، هل هذا معقول وماذا الآن في ظل

ارتفاع الأسعار الغذائية الأساسية ومواد البناء والسكن

مع الأراضى والأدوية والتعليم ومستلزماتها من كتب

ودفاتر... كذلك المأكولات البحرية والخضراوات لم

يسلموا من الزيادة وغيرها. نحن المتقاعدين دفعنا الثمن

عندما هبطت أسعار النفط في الثمانينيات والتسعينيات

بالتقشف ووقف الزيادات، وبعد أن ارتفعت أسعار النفط

فرحنا وقلنا سنعوّض من سنين العجاف، وإذا بالمعادلة

المعاش التقاعدي قليل ولا زيادات مع الغلاء الفاحش

والقروض كذلك العيال كبرت، يوازي تعاسة ومصيبة

والمعاش محلك سر! إذاً كيف تريد الحكومة القضاء على

المطلوب من النواب والحكومة الإسراع في عملية

الدمج بين صندوقي الهيئة العامة للتأمينات

الاجتماعية وصندوق التقاعد وتخصيص موازنة لها

أسوة ببعض المؤسسات وذلك لضمان التوزيع العادل

لكلا الصندوقين، وتصحيح معاشات القطاع الخاص

للتذكير أنه بتاريخ 29 مارس/آذار 2007 نشر في

معظم الصحف تصريحات من المسئولين لأجل تحسين

أوضاع المتقاعدين وأنهم يلقون اهتماماً وخاصة من

الحكومة، حيث تتم دراسة أوضاعهم بكل عناية ضمن ما

توليه الحكومة من اهتمام وحرص كبيرين على مواصلة

تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين جميعاً في البلاد

أسوة بالحكومة، والدمج يؤدي لخفض في النفقات.

الفقر؟ وقد زاد الفقراء وخاصة من المتقاعدين.

وخاصة المتقاعدين منهم.

نفسها لابل زادت سوءاً:



قطعة شوكولاته نحبها.

لو استطعنا تغيير تفكيرنا من «لو حصلت على ذلك لكنت سعيداً «إلى «أنا اليوم سعيد لأنى أملك كل هذا»، لو استطعنا ذلك فقط فأنا أجزم أن كل

رفقاً يا حكومتنا بالمتقاعدين

مرور الزمن، وهناك سعادة تبقى في الذاكرة، لدرجة أن كلما دغدغ شيء ذاكرتنا تأتى على البال فبها نسعد ونستعيد السعادة نفسها وبالدرجة نفسها أحياناً.

وسرعة إنجازها. تصوروا من تاريخ المذكور أعلاه

إلى يومكم هذا لم نشاهد أي تغيير في أوضاعنا نحن المتقاعدين في القطاع الخاص! فهل تحتاج الحكومة

لأكثر من هذه الفترة! تنفيذ قانون 1 في المئة استقطاع

- إسقاط ديون المتقاعدين ذوى الدخل 600 دينار وما

دون ذلك أو إذا أمكن للجميع، إضافة إلى رسوم الخدمات

الحكومية وإصدار بطاقة تموينية خاصة بالمتقاعدين

فقط وإسقاط الضرائب عنهم في هذه الأماكن (المطار،

المرور، الجوازات، الفنادق، التعليم، الكهرباء والماء،

تأمين المركبات إذا أمكن ذلك حتى يعيشوا العيش الكريم

- تفعيل الزيادة السنوية لذوي الدخل الأقل من 700

- جعل البونس (العلاوة) سنوياً في حدود 300

إلى 400 دينار أي منح علاوة دورية للقطاعين الخاص

والهيئة العامة حتى على أقل تقدير نستطيع سداد

بعض من المبالغ الذي استدناها من أهالينا أو البطاقات

البنكية، وبعد شهر سيأتيننا الشهر الكريم، فهل نحصل

على بونس أو عيدية من الحكومة حتى يدخل الفرح في

بيوتاتنا ويكون العيد عيدين وهذا ما يتمناه كل متقاعد

- نريد من المسئولين والخبراء أن يعايشوا مشاكل

الشعب من القريب، الغالبية الساحقة من المتقاعدين

وحتى غير المتقاعدين عند فتح المدارس أو في بداية

فصل الشتاء والصيف يذهبون إلى الأسواق الشعبية

أو المحلات الرخيصة جداً، السوق الشعبي وغيرها،

فما بال المتقاعدين، ومن ثم يأتي الخبراء ويقيسون في

المناطق مثل السيف والمجمعات الكبرى وتقريرهم يقول

إن الشعب في بحبوحة العيش، هالله هالله عجبي من هذه

- منح المتقاعد زيادة سنوية في معاشه لحدود 15 في

- إعطاء كوبونات التخفيض بنسبة 50 إلى 70 في

فاضل محمد عابدين (متقاعد)

المئة، لكل من يقل معاشه التقاعدي عن 600 دينار.

المئة في حالة أن معاشه أقل من 500 دينار.

إلى أن يصلوا إلى الحد المعقول والمحدد لها.

وينتظره بفارغ الصبر في كل سنة.

أخذ أقل من يوم وطبقت، أليست معجزة!

اقتراحاتی هی:

في ظل الملك العادل).

ثم إن مفهوم السعادة نسبى، فالفقير يراها في المال وصاحب المال يراها في راحة البال، والسعادة هي الصحة للمريض والوطن للغريب، لكن السعادة الحقيقية تكمن في العطاء، فى القدرة على إسعاد الآخرين، في رؤية من حولك سعداء بك وبما تفعل، إنك لن تتذوّق طعم السعادة فعلياً إلا

حين تنشر السعادة على من حولك، وترى ذلك البريق الذي يلمع في عيون شخص وقفت إلى جانبه حين احتاج إليك، أو صديق ساعدته في وقت الضيق، أو صاحب حاجة قضيتها له، ذلك البريق وحده سيشعرك بالفخر ذلك لأنك راض عن نفسك.

حنان محمد رجب

واقفون لحراسة المنشآت التعليمية دون ترقيات رغم امتلاكنا المؤهل

فى وزارة التربية والتعليم وديوان الخدمة المدنية، لوضع الحلول الجذرية والمناسبة للحاصلين على الشهادة الجامعية للموظفين والعاملين المصنفين ضمن الخدمات بوزارة التربية والتعليم، ونخص بالذكر (حراس المدارس) الذين جاهدوا وثابروا من أجل الحصول على هذا المؤهل لمدة خمس سنوات! وبعدهذا العناء الكبير لايتوج مجهودهم بشيء سوى وقوفهم على أبواب المدارس من دون الحصول على درجة واحدة. فهل هذا الأمريرضي المسئولين بالوزارة وديوان الخدمة

نحن هنا لا نطالب بالكثير ولكننا نطالب بالإنصاف والعدالة، فإن هناك موظفين بالوزارة لا يمتلكون سوى الثانوية العامة ومنهم مشرفون للشئون المالية والإدارية وغيرهم الكثير!؟ ونبقى نحن واقفين على أبواب المدارس على رغم حصولنا على بكالوريوس إدارة أعمال إلا أن الوزارة غير قادرة على إيجاد وظائف لناأو أنها لا تريد ذلك على رغم عددنا القليل

وحتى لايقال إننا نوجه انتقاداً إلى المسئولين من دون إيجاد الحلول الجذرية فإننا نضع بين أيديكم هذا الحل الذي يرضى الجميع،

في قسم الأمن والسلامة.

وهو توزيعنا على عدد من المدارس □ نوجه نداءنا هذا إلى المسئولين الجديدة للسنة المقبلة فإن لنا الأولوية في الحصول على وظيفة وتكريمنا من قبل المسئولين بالوزارة لحصولنا على الشهادة أو إعطائنا درجتين كبقية الوزارات الأخرى التي تسعى لأن يكون موظفوها مؤهلين و متعلمين . والجميع يعلم كيف أن وزارة التربية قامت بتكريم المتطوعين بالمدارس بمبالغ مالية تصل إلى 1000 دينار وأكثر ولكنها لا تقوم بتكريمنا نحن الحاصلين على الشهادات الجامعية

له أن يدخل حقل التعليم. وهذا ليس نقداً بقدر ما هو إيصال آلامنا وهمومنا إلى المسئولين بالتربية وديوان الخدمة المدنية لنجد من يسمعنا عبر هذا المنبر الحر ولنصل إلى نتيجة ترضى جميع الحاصلين على الشهادات الجامعية والذين مازلوا في الوظائف المصنفة ضمن الخدمات، ونصحني الكثير من الزملاء بأن الوزارة لم ولن تعترف بنا ولن يتم الرد علينا ولن نحظَ بأية مقابلة وكانوا يرددون دائماً بيت

الشعر المشهور: لقد أسمعت لو ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي.

وعدم الاعتراف بنا حتى لا يتم انتقاد

الوزارة بأن هناك من يقف على حراسة

المنشآت التعليمية وهو مؤهل ويمكن

(الاسم والعنوان لدى المحرر)